وفد برلماني يشارك باجتماع لجنة اللوائح الإدارية للجمعية البرلمانية الآسيوية في بغداد

الوفد البرلماني الكويتي المشارك

يشارك وفد من مجلس الأمة في اجتماع اللجنة الدائمة للوائح الإدارية والمالية للجمعية البرلمانية الآسيوية المقرر عقده في جمهورية العراق خلال الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2019.

ويضم الوفد الذي توجه اليوم إلى العاصمة العراقية بغداد كلًا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وعضو الشعبة النائب الدكتور خليل عبد الله أبل.

أكد أن هذا الادعاء، لا بد أن يتم التعامل معه بكل حزم دولياً وبكل شفافية مع المواطنين

الكندري يطالب «الخارجية» بتوضيح مدى صحة اتهام العراق للكويت بمجلس الأمن بشأن الحدود البحرية

عبدالكريم الكندري

طالب رئيس الخارجية البرلمانية النائب د. عبدالكريم الكندري وزارة الخارجية بتوضيح حول ما أثير عن شكوى وجهها العراق في السابع من أغسطس الماضي إلى مجلس الأمن يتهم فيها الكويت بأنها تتبع سياسة فرض الأمر الواقع من خلال إحداث تغييرات جغرافية في الحدود البحرية بين البلدين، واعتباره أن ترسيم الحدود من قبل طرف واحد فعلاً باطلاً بموجب أحكام القانون الدولي.

أوضح النائب د. الكندري بأن هذا التطور الخطير في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتي حاولت الحكومة الكويتية في أكثر من مناسبة تصويرها بأنها علاقة تقارب يستدعي أخذ الحيطة الوحذر وهو عمل استفزازي مرفوض ويجب التصدي له خصوصا وأن ترسيم الحدود خاضع للقرار الأممي رقم 833 الصادر عن مجلس الأمن عام 1993 وهو موضوع محسوم ويعتبر أي تعدي عليه تعدي على السيادة الكويتية.

وختم النائب د. الكندري بأن هذا الادعاء يجب أن يتم التعامل معه بكل حزم دولياً وبكل شفافية مع المواطنين الكويتيين فليس من المقبول أن تصدح وسائل الاعلام الكويتية الرسمية بالتقارب وطي صفحة الماضي بين البلدين و بعد الزيارات المتبادلة التي شهدها الطرفان خلال الأشهر الماضية تقوم الحكومة العراقية بتقديم رسالة رسمية وتعممها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تتهم الكويت بالتعدي على حدوده البحرية الأمر الذي يؤكد سوء النوايا المبيتة من الجانب العراق اتجاه الكويت.

حماد يطالب بالشفافية في معايير قبول الطلاب بالبعثات الداخلية والخارجية

سعدون حماد

أكد النائب سعدون حماد ضرورة أن تعامل وزارة التعليم العالي جميع الطلبة المتقدمين للبعثات الداخلية والخارجية بكل شفافية وبمسطرة واحدة.

وطالب حماد في تصريح صحافي أن يتم الإعلان عن جميع أسماء الطلبة المقبولين في البعثات سواء الداخلية أو الخارجية بحسب النسبة التي حصل عليها في الثانوية العامة، حتى يتمكن كل طالب تعرض للظلم من التظلم لدى التعليم العالي، بحيث يتم البت في تظلمه في نفس اليوم من دون تسويف أو مماطلة.

وأوضح حماد في هذا الصدد أنه تواصل ووزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي حول ما أثير عن عدم قبول إحدى الطالبات من قبل التعليم العالي في جامعة الخليج بمملكة البحرين رغم استيفائها كل شروط القبول.

ونقل عن الوزير أن الطالبة سيتم قبولها إذا تبين أن هناك حالات من المقبولين تقل نسبتها عن نسبة الطالبة المذكورة.

أكد أن هناك اهتمامًا بالزراعة من قبل الشباب الكويتي وأصحاب المزارع والمشاتل

الطبطبائي: اجتماع موسع مع المسؤولين عن مشروع تشجير مدينتي الخيران وصباح الأحمد

عمر الطبطبائي

اكد النائب عمر الطبطبائي حرصه على عدم وجود تلاعب بالمناقصات والأوامر التغييرية فيما يخص مشروع تشجير مدينتي الخيران وصباح الأحمد، كاشفًا عن لقاء عقده أمس هو وعدد من النواب ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري إضافة إلى الفريق الذي قام بدراسة المشروع.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المشروع عبارة عن تحضير وتركيب "سيستم" متكامل للمياه، مؤكدًا أن هناك اهتمامًا بالزراعة من قبل شباب كويتي وأصحاب المزارع والمشاتل.

وأكد أن هؤلاء لديهم الخبرة الكافية في هذا المجال ومن الممكن أن يوفروا للبلد عشرات الملايين من الدنانير.

ولفت الطبطبائي إلى أنه تقدم في الأسبوع الماضي بأسئلة برلمانية عن مشروع زراعة المدينتين بقيمة ٢٨ مليون دينار، مشيرًا إلى أن هناك اجتماعًا موسعًا سوف يعقد بين المسؤولين وأصحاب الخبرات وعدد من النواب.

وأكد أن الهدف من هذا الاجتماع هو الاستماع إلى اجوبة عن الأسئلة التي تم تقديمها وعرضها في "بريزنتشين" متكامل ومعرفة آراء وأفكار المزارعين وتشكيل لجنة لأصحاب الخبرة والأخذ بخبرتهم في هذا الأمر.

واعتبر الطبطبائي أن تلك بادرة طيبة من قبل الوزير بإشراك الشباب الكويتي والاستفادة من خبراتهم في دراسة المناقصات قبل طرحها ليتم معرفة وتحديد نوعيات الأشجار المطلوبة والالتزامات المطلوبة بهذا الشأن حتى يتم دراستها بعناية خاصة في ظل تطور الزراعة.

قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 12 يونيو 2019

تضخم الجهاز الإداري للدولة تصدر مناقشة مجلس الأمة للميزانيات والحسابات الختامية لـ 16 جهة حكومية

مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 12 يونيو 2019، ناقش خلالها تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن الحسابات الختامية لست عشرة جهة حكومية للعام المالي 2017/2018 وميزانيات العام المالي 2018/2019

وفي مستهل المناقشة استعرض رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد أمام الجلسة ما انتهت إليه اللجنة بعد دراستها ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية الجديدة 2019/2020 والحسابات الختامية للعام المالي 2018/ 2017

وأشار إلى أن اللجنة عقدت خلال دور الانعقاد العادي الثالث 70 اجتماعًا لدراسة الميزانيات والحسابات الختامية للجهات الحكومية دراسة مستفيضة منها 64 اجتماعًا بنصاب كامل والتي استغرقت 254 ساعة عمل وبمتوسط 3 ساعات ونصف الساعة لكل اجتماع، ومنها 6 اجتماعات فرعية وما زالت اللجنة مستمرة في اجتماعاتها.

وأوضح أن اللجنة انجزت أعمالها بعد دراستها 230 مستندًا من كتب وتقارير بلغ عدد صفحاتها نحو 30 ألف صفحة، وقدمت لمجلس الأمة 20 تقريرًا حتى جلسة اليوم.

وأكد عبدالصمد حرص اللجنة على إشراك ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين ووزارة المالية وديوان الخدمة المدنية في المناقشات والأخذ بما أبدوه من آراء.

وأضاف "كذلك تم اشراكهم فيما ورد في التقارير الرقابية من ملاحظات على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية البالغة أكثر من 2600 ملاحظة سجلها ديوان المحاسبة.

وزاد " كما شاركوا في مناقشة 24 ألف ملاحظة و4700 امتناع سجلها جهاز المراقبين الماليين مثلت 5 ٪ من إجمالي المعاملات المالية للجهات الحكومية التي بلغت أكثر من نصف مليون معاملة مالية".

وقال عبدالصمد "نحن اليوم بصدد البدء بمناقشة المجموعة الأولى من الميزانيات والتي تحتوي على ميزانية 16 جهة حكومية وحساباتها الختامية والتصويت عليها من أصل 65 جهة حكومية سيتم التصويت عليها تباعًا خلال جلسات المجلس المقبلة"

وأكد أن اللجنة وضعت اللجنة أهم الملاحظات والتوصيات في تقاريرها المعروضة على مجلس الأمة.

وقال عبدالصمد إنه من خلال دراسة اللجنة لتقارير الجهات الرقابية تبين لها مواضيع عدة تشكل ظواهر لدى الجهات الحكومية والتي سبق أن طرحت في تقارير سابقة للجنة خلال الفصل التشريعي الحالي والتي تضمنت 531 توصية في دوري الانعقاد الأول والثاني.

وأضاف أن اللجنة ارتأت أنه يجب مناقشتها على مستوى مجلس الوزراء وبشمولية أكثر لتحديد المشكلة وآلية الحل بفاعلية أكثر.

وأشار إلى أن اللجنة عقدت لقاء مع سمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 12 مارس 2019 وهو ثاني اجتماع يعقد معه حيث استعرضت اللجنة 5 محاور لأهم الملاحظات التي تحتاج إلى وقفة فعلية من الحكومة لمعالجتها نظرًا لما لها من أثر على المال العام والميزانية.

وقال عبد الصمد إن المحور الأول يتضمن ربط مخرجات التعليم بسوق العمل حيث بينت اللجنة أنه رغم ضخامة ميزانيات الجهات التعليمية والتي بلغت تقديراتها 3.6 مليارات دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2020 والتي بدورها مطالبة بتوفير القوى العاملة الوطنية بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من التخصصات كافة إلا أن مخرجات التعليم لا تلبي احتياجات سوق العمل بالشكل المطلوب واستمرار التخصصات المشبعة.

وأضاف أن اللجنة لاحظت لجوء بعض الجهات الحكومية إلى التعاقد مع الشركات لتوفير عمالة من غير الكويتيين لتخصصات فنية بمبررات ندرتها في العنصر الوطني، وضرورة الإسراع في إنجاز قانون البديل الاستراتيجي والتفاوت بين الرواتب في الجهات الحكومية للحد من ارتفاع نسب التسرب الوظيفي.

وفيما يخص المحور الثاني أشار عبدالصمد إلى تضخم الجهات الحكومي وأثره على الميزانية حيث بينت اللجنة أن عدد الكيانات الإدارية وصلت إلى 112 كيانا إداريًا بلغت المناصب القيادية فيها 410 وظائف قيادية و66 وزيرًا ومن في حكمهم.

وأضاف "كما أن تضخم الجهاز الإداري للدولة أدى إلى التشابك في الاختصاصات والتنازع بين الجهات الحكومية أدى إلى تعطيل قيادة بعض الجهات الحكومية باختصاصاتها مثل هيئة الطرق والنقل البري والهيئة العامة للشباب وهيئة القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما".

وأكد أن هذا الأمر يتطلب حسم القرار الحكومي بشأن دمج بعض الجهات من عدمه، حيث إن الحكومة سبق أن طلبت بإلغاء هيئة طباعة القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما والهيئة العامة للشباب ثم عادت بعد ذلك بسحب مرسومي الإلغاء.

وعن هيئة الطرق قال عبدالصمد إن الأمر لا يزال معلقًا بسبب عدم موافقة بعض الجهات الحكومية نقل الاختصاصات التي نص عليها القانون إلى الهيئة، لافتًا إلى أنه حتى الآن لا يعرف القرار الحكومي بخصوصها وهذا يعني تذبذب القرار الحكومي الأمر الذي يتطلب حسمه.

وأضاف عبدالصمد أنه بشكل عام يجب إعادة النظر في الهيكل الإداري للدولة ككل.

وبشأن المحور الثالث عن أملاك الدولة قال عبد الصمد إن اللجنة أكدت ضرورة حسم الخلاف بين ديوان المحاسبة وشركة المشروعات السياحية حول تطبيق قانون الشراكة من عدمه على استغلال أملاك الدولة التي تديرها شركة المشروعات السياحية نيابة عن وزارة المالية.

وأشار إلى أن اللجنة طلبت الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق التي شكلت من قبل وزير المالية آنذاك والتي اتفقت على إعادة تعاقد وزارة المالية مع المشروعات السياحية كون العقد الحالي يشوبه بعض القصور وسيتم ذكر هذا الموضوع تفصيلا في تقرير الهيئة العامة للاستثمار.

وفي شأن المحور الرابع الخاص بالملاحظات على تنفيذ الميزانية قال عبد الصمد إن تلك الملاحظات من شأنها أن تفقد الميزانية أهميتها كأداة للضبط والرقابة مثل كثرة المناقلات المالية بين بنود الميزانية التي تأثر بها 54 ٪ من إجمالي بنود الميزانية.

وأضاف "كذلك الصرف على حساب العهد مما يجعل الحساب الختامي لا يعبر تعبيرًا دقيقًا عن المركز المالي للجهة الحكومية".

أوضح أن اللجنة لمست توجه مجلس الوزراء لوقف الصرف على حساب العهد والتقدم بطلب اعتماد إضافي خلال السنة المالية 2018/2019 بمبلغ مليار و200 مليون تخص (وزارة النفط ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة) منها 666 مليون يخص تسوية رصيد العهد و606 ملايين لسد عجوزات في ميزانيات السنة المالية الحالية للجهات السالفة الذكر ما يضبط المصروفات الحكومية من خلال قوانين ربط الميزانية.

وأشار إلى أن اللجنة تلقت ردًا من وزارة المالية حول آلية معالجة رصيد حساب العهد والتي بدأت بتطبيقها فعليًا من خلال إرسال الاعتمادات المالية سالفة الذكر وإدراج اعتمادات مالية سنوية لتسوية بعض الأرصدة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبين أن اللجنة تنتظر الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 لبيان مدى التزام وزارة المالية بالآلية التي تم تزويد لجنة الميزانيات والحساب الختامي بها.

وأكد عبد الصمد أن الأمر المهم جدًا في هذا الخصوص هو أن أي آلية لتسوية حساب العهد يجب أن تأخذ في الاعتبار أهمية التحقق من أن تلك المبالغ قد صرفت بوجه حق وفي إطار القوانين المرعية وقواعد إعداد الميزانية ومشفوعة بالمستندات المؤيدة، وخاصة فيما يتعلق بالوزارات التي لها مكاتب خارج دولة الكويت مثل الخارجية والصحة والتعليم العالي والدفاع.

وأشار إلى أن المحور الخامس خاص بإعادة النظر في الآلية القانونية المتبعة حاليًا في لجوء الجهات الحكومية لمجلس الوزراء لحسم أي خلاف ينشب بين ديوان المحاسبة وبينها بشأن الموضوعات التي تصدر فيها عدم موافقة من قبله.

واعتبر أن بعض تلك الجهات لا ترد على استفسارات الديوان أثناء دراسته الموضوع وعند صدور عدم موافقة من قبل الديوان يتم التوجه لمجلس الوزراء لإصدار موافقة على المشروع المرفوض من قبل الديوان مما صنفه الديوان هذا الأمر من ضمن الموضوعات عالية المخاطر.

وقال عبدالصمد "ورد لنا أن الموضوع بدأ يأخذ الاتجاه الصحيح والتقليل من المواضيع التي يرجح فيها مجلس الوزراء رأي الجهة الحكومية".

وأكد أن اللجنة شددت كذلك على أهمية مكاتب التدقيق الداخلي وتفعيلها لتساعدها في الحد من الوقوع في الملاحظات التي تسجلها الجهات الرقابية.

وقال إن اللجنة اتفقت مع سمو رئيس مجلس الوزراء على تشكيل فريق حكومي يقوم بدراسة ما طرح في الاجتماع على أن تقدم الحكومة بيانًا حول الإجراءات التي اتخذتها مع مناقشة ميزانية الدولة في آخر دور الانعقاد الحالي.

وأضاف أن اللجنة تثمن الدور الإيجابي الذي يقوم به وزير المالية في تفعيل دور هذا الفريق ومتابعة أعماله مع لجنة الميزانيات الذي تأمل اللجنة أن يحقق أهدافه.

وقال عبدالصمد "نظرًا لما تمر به ميزانية الدولة من عجوزات مالية مستمرة منذ سنوات ما انعكس سلبًا على الاحتياطي العام للدولة كونه المعني الوحيد بسد تلك العجوزات وفقًا لقانون 31 لسنة 1978 بشأن قواعد تنفيذ الميزانية.

وأضاف لذلك قامت وزارة المالية بالأخذ بتوصية لجنة الميزانيات والحساب الختامي بعدم قيام الجهات الحكومية المستقلة التي تحقق أرباحًا باحتجاز أرباحها وتحويل أرباح السنة المالية 2017/2018 إلى الاحتياطي العام للدولة دعمًا للمركز المالي له كون تلك الجهات تعتبر من الموارد المالية الرئيسة للاحتياطي العام للدولة.

وقال عبدالصمد "أحب أن أوضح أن اللجنة بطبيعة عملها الفنية تبسط ملاحظاتها من خلال تقاريرها وتوصياتها والتي ناقشتها مع رأس السلطة التنفيذية ليس الهدف منه التقاص الأخطاء أو التقليل من الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية".

وأضاف "إنما الهدف هو تسليط الضوء على مكامن الخلل وإعطاء الجهات الحكومية الفرصة في تسوية تلك الملاحظات بما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي والإداري للجهاز التنفيذي للدولة".

16 ميزانية

ناقش المجلس تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن الحسابات الختامية لست عشرة جهة حكومية للعام المالي 2017/2018 وميزانيات العام المالي 2018/2019، وتلك الجهات هي:

بلدية الكويت، وهيئة الزراعة والثروة السمكية، والهيئة العامة للبيئة، وهيئة الغذاء والتغذية، والهيئة العامة للرياضة، وهيئة مكافحة الفساد، والإدارة العامة للإطفاء، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وجامعة الكويت، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، والهيئة العامة لذوي الإعاقة، والهيئة العامة للقوى العاملة، وهيئة شؤون القصر، وبيت الزكاة، والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وانتقد نواب خلال مداخلاتهم عدم وجود رؤية حكومية لما يتم إقراره من ميزانيات وغياب الأهداف الاستراتيجية القائمة على تنمية الموارد البشرية والاهتمام بمخرجات التعليم وربطها بحاجة سوق العمل الفعلية.

وطالب نواب بضرورة ربط الميزانيات بخطة التنمية وتطبيق الرقابة في كل وزارات الدولة ومتابعة أداء الهيئات وخاصة أن البعض منها لا تقوم بالدور المطلوب منها.

واعتبروا أن تكرار الملاحظات الرقابية على الجهات الحكومية المعروضة على المجلس أصبحت ظاهرة متكررة مع غالبية الجهات الحكومية كل عام، مرجعين أسباب ذلك إلى عدم تفعيل القوانين بدقة في تلك الجهات.

وأشاروا إلى أن من النقاط الجوهرية التي تعرقل فاعلية الرقابة المسبقة آلية حسم الخلاف بين ديوان المحاسبة ومجلس الوزراء، معتبرين أنها إحدى أبرز المشكلات لأن الخصم والحكم في حسم الخلاف هو مجلس الوزراء ما أدى إلى تكرار الملاحظات وعدم معالجتها بالطريقة السليمة.